الصباح الاقتصادية
17
العدد 1437 - السنة الخامسة
الاثنين 4 صفر 1434 - الموافق 17 ديسمبر 2012
Monday 17 December 2012 - No.1437 - 5th Year

ارتفعت 7.2 نقاط في أولى جلسات الأسبوع الجاري

البورصة: فاتحة خير مع افتتاح المجلس

- العهد الجديد على الصعيدين السياسي والبرلماني يلقى بظلاله على الوضع الاقتصادي
- توقعات بالانطلاقة نحو مستويات جديدة هذا الأسبوع
- المضاربات على الأسهم الرخيصة مازالت مستمرة
- «البيت» الأكثر نشاطاً بكمية تجاوزت 49.8 مليون سهم

اطمئنان في الجلسة

- الإعلان الحكومي عن تنشيط الاقتصاد خلق حالة من الاستقرار في البورصة
- قطاع البنوك مستقر وجني أرباح شمل الأسهم المرتفعة
- قيمة السيولة تراجعت إلى 26.2 مليون دينار
- تجاوب بحذر مع التطورات الجديدة

كتب المحرر الاقتصادي

تفاعل أمس سوق الكويت مع افتتاح الفصل التشريعي الرابع عشر لمجلس الأمة بعد ان سارت الجلسة الافتتاحية بصورة طبيعية وارتفع 7.22 نقاط ورغم ان السوق أقفل مرتفعا قبل انتخابات رئاسة المجلس الا انه كان اعطى اشارات إيجابية، في حين من المتوقع ان ينطلق الى مستويات جديدة في جلسات هذا الاسبوع، بعد ان اتضحت الصورة واكتملت حكوميا وبرلمانيا بتشكيل الحكومة وبدأ أعمال مجلس الأمة.

فاتحة خير

واعتبر المراقبون ان جلسة امس فاتحة خير على السوق بعد ان تعرض الى انتكاسة بسبب التأزيم النيابي، الا انه ينتظر اقرار المشاريع الاقتصادية والتنموية، خاصة ان الحكومة اعلنت عن برنامجها ومن ضمن اولوياتها دعم الاقتصاد وتنفيذ المشاريع التنموية، وهذا ما خلق حالة من التفاؤل.

وقال المراقبون ان تداولات أمس رغم تدني مستوى السيولة – الا انها إيجابية، مؤكدين ان عمليات المضاربات مازالت مستمرة وهذا أمر طبيعي.

وبدأت البورصة أمس عهداً جديداً مع الجلسة الافتتاحية لمجلس الأمة وهي تتأهب لإقرار مراسيم الضرورة، بعد ان عاشت اياما عصيبة مع المجلس المنحل ما أدى الى انهيارها في قمة «التصعيد النيابي» حيث دفعت فاتورة التأزيم السياسي.

وقال المراقبون ان السوق بدأ يتفاعل ايجابا مع اكتمال «المشهد السياسي والبرلماني»، اذ تحرك بصورة جيدة مع الاعلان عن التشكيلة الحكومية – وقبلها – مع انتهاء الانتخابات بصورة افضل في الجلسات المقبلة والتي ستشهد اقرار مراسيم الضرورة التي تتعلق ببعض الجوانب الاقتصادية خاصة ان ارتفع أمس.

وأكد المراقبون ان السوق بحاجة الى تدخل حكومي والى تطمينات، وهذا ما فعله وزير المالية مصطفى الشمالي عندما أكد أن الوضع الاقتصادي للكويت ممتاز وقال: ان هبوط البورصة بسبب الاوضاع التي مررنا بها وهذه يمكن تلافيها، ما يعني ان هناك اجراءات سيتم اتباعها لمعالجة الوضع.

وذكر المراقبون ان الاعلان عن اولويات الحكومة ومنها خطة التنمية والاصلاحات الاقتصادية والسياسية، خلق حالة ايجابية بالسوق، بعد ان ظلت الملفات المهمة عالقة لأكثر من ثلاث سنوات دون حل.

وكان سوق الكويت حيّا في منتصف الأسبوع الماضي التشكيلة الحكومية الجديدة على انطلاق خطة التنمية التي تعثرت في مجلس الأمة المنحل.

وكان المتداولون في سوق الكويت استهدفوا في عمليات شراء واسعة الشركات الرخيصة وذات الأسعار المتدنية والتي لم تأخذ فرصتها في الارتفاعات منذ نحو ثلاثة أسابيع، مشيرين الى ان عمليات الشراء خلال الأسبوع الماضي تركزت على الشركات الرخيصة، فيما بدأت السيولة متواضعة، ومن المتوقع أن تستمر هذه الوتيرة حتى تصل تحدث عمليات مفاجئة لعدد من المجاميع.

«فنادق» تعيد هيكلة استثماراتها في المنطقة وتبحث خيارات خارجية إيجابية جديدة

تدرس شركة الفنادق الكويتية «فنادق» تقليل المخاطر المترتبة على الاعتماد على بعض العقود من خلال التركيز على كفاءة عمل تطوير الأعمال في ضوء مراجعتها الشاملة لكافة أنشطتها التشغيلية والعمل على رفع كفاءتها.

وأوضحت مصادر لـ «السياسة» ان هناك توجها لتجميد استثماراتها الخارجية في المنطقة وخصوصا في سوريا، بهدف خفض وتقليص الخسائر نتيجة لتراجع الاستثمارات في البلدان التي تشهد أحداثا سياسية، كما أكدت المصادر ان الشركة تخطط لبحث فرص وخيارات استثمارية إيجابية بمثابة عوض عن الخسائر التي تكبدتها خلال العامين الماضيين حيث تكبدت خلال عام 2011 خسائر صافية بمبلغ 743 الف دينار، مقابل خسائر صافية بمبلغ 3.3 ملايين دينار في العام 2010، ويمثل ذلك تحسنا بنسبة 77في المئة من حيث تقليص الخسائر المحققة.

ولفتت المصادر إلى ان هناك انعكاسات ناتجة عن تداعيات الربيع العربي خلال العام 2011 كان لها اثر سلبي على اداء فنادق سفير في الشرق الأوسط، كان من نتائجها انخفاض متوسط إشغال فنادق الشركة من 55.8في المئة إلى 43.5في المئة خلال عامي 2010 و 2011 على التوالي، إلى جانب تراجعها بصورة أكبر خلال العام الحالي 2012 ما يعكس الاداء غير الإيجابي.

«أصول»: محكمة التمييز أوقفت تنفيذ الحكم المطعون فيه من «المجموعة الدولية»

أعلنت شركة اصول للاستثمار «اصول» في بيان لها بان محكمة التمييز الدائرة تجاري «أصدرت يوم الأحد الموافق 09 ديسمبر الجاري منطوق حكمها في الشق المستعجل للطعن بالتمييز رقم 2012/860 المرفوع من شركة المجموعة الدولية للاستثمار ضد شركة أصول للاستثمار وكان منطوق الحكم بانها حكمت بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه مؤقتا لحين الفصل في الطعن.

وأوضح بيان الشركة «أصول» بانها كونت مخصصا للمبلغ المذكور بنسبة 100في المئة حسب تعليمات الجهات الرقابية.

وكانت قد رفضت الاستئناف المرفوع من شركة المجموعة الدولية للاستثمار في وقت سابق وبتأييد حكم أول درجة بإلزام المجموعة الدولية للاستثمار بان تؤدي لشركة أصول للاستثمار مبلغ وقدره 3.91 ملايين دينار والمصروفات ثلاثمئة دينار اتعاب محاماة.

وكانت قد أعلن سوق الكويت للاوراق المالية في أوائل ديسمبر الجاري بانه ورد اليه كتاب من شركة اصول للاستثمار نصه كالاتي: إلحاقا بكتابنا السابق مرجع «أصول/1389/2010» المؤرخ في 16 ديسمبر 2010م، بشأن حكم الاستئناف بتأييد حكم أول درجة وإلزام شركة المجموعة الخليجية للمال بان تؤدي إلى شركة أصول للاستثمار مبلغ وقدره 2.309.352د.ك، نفيدكم علما انه تم تحصيل مبلغ 52.2 الف دينار من إدارة التنفيذ بوزارة العدل وذلك سدادا لجزء من المديونية المستحقة لشركة أصول للاستثمار بناءا على الحكم المذكور اعلاه.

طيران «الجزيرة» تطرح اكتتابا خاصا لزيادة رأسمالها إلى 42 مليون دينار

شعار الجزيرة

«كونا» – أعلنت مجموعة طيران الجزيرة امس طرحها اكتتابا خاصا لزيادة رأسمالها بنسبة 74 في المئة الى 42 مليون دينار كويتي من خلال اصدار 178 مليون سهم للاكتتاب بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد وذلك ابتداء من اليوم الاثنين الى نهاية الشهر الجاري للمساهمين المسجلين بسجلات الشركة.

ودعت المجموعة في بيان صادر عن المساهمين الحاليين الذين يودون الاكتتاب الى زيارة الشركة الكويتية للمقاصة لاتمام المعاملات ويمكنهم تصفح نشرة الاكتتاب على صفحة علاقات المستثمرين على موقع الشركة اضافة الى توفر النشرة في مقر الشركة و«الكويتية للمقاصة» وسوق الكويت للأوراق المالية.

وكانت طيران الجزيرة حصلت على موافقة أميرية في شهر أغسطس الماضي لزيادة رأسمال الشركة الى 42 مليون دينار عن طريق اكتتاب خاص كما حصلت الشركة على الموافقات الوزارية المعتادة في بداية الشهر الجاري للاستدعاء لزيادة رأس المال حيث تم الإعلان عن ذلك في جريدة الكويت الرسمية «الكويت اليوم» بتاريخ الأحد التاسع من شهر ديسمبر.

يذكر أن طيران الجزيرة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وهي من شركات الطيران الخاصة القليلة في الشرق الأوسط أعلنت الشهر الماضي أرباحا قياسية للربع الثالث بلغت 7,6 مليون دينار بزيادة 21,6 في المئة عن الفترة ذاتها من العام الماضي، كما حققت الشركة أرباحا قياسية لفترة الاشهر التسعة للعام بلغت 11,4 مليون دينار بزيادة 3,6 في المئة عن الفترة ذاتها من العام الماضي. وتمتلك مجموعة طيران الجزيرة أسطولا من 15 طائرة من طراز ايرباص «ايه 320» تسلمت وتشغل 12 منها وستقوم المجموعة بتسلم الطائرات الثلاث المتبقية خلال عامي 2013 و 2014.

«أسواق المال» تدعو المستثمرين والمتعاملين للالتزام بأحكام الاستحواذ الإلزامي

«كونا» – دعت هيئة أسواق المال الكويتية جميع المستثمرين والمتعاملين في أنشطة الأوراق المالية الى ضرورة التقيد بأحكام الاستحواذ الالزامي مؤكدة في الوقت نفسه حرصها على تعزيز الوعي القانوني لدى هؤلاء كافة.

وقالت الهيئة في بيان على الموقع الالكتروني لسوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» امس ان أحكام الاستحواذ المذكورة تلزم أي شخص او مجموعة أطراف تابعة له أو متحالفة معه وفي خلال 30 يوما من تملكهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة ما يزيد على 30 في المئة من الأسهم المتمتعة بحق التصويت في أية شركة مدرجة في البورصة بتقديم عرض استحواذ على جميع الأسهم المتبقية من الفئة ذاتها. ونبهت جميع الاشخاص الذين يملكون بمفردهم أو مع أطراف تابعة لهم أو متحالفة معهم لنسبة تزيد عن 30 في المئة من أسهم شركة مدرجة قبل صدور اللائحة التنفيذية للقانون رقم 2010/7 بواجب تقديم عرض الاستحواذ الالزامي حينما تطرأ زيادة في ملكيتهم عن تلك النسبة. وشددت على مقدم العرض والشركة محل العرض ضرورة الافصاح عن عرض الاستحواذ وعدم تأخيره حتى وان لم تتوفر المعلومات كافة ذات الصلة بالافصاح على أن تتضمن في افصاح لاحق. وأعربت عن الامل من جميع المتعاملين والمستثمرين الالتزام بأحكام القانون رقم 2010/7 ولائحته التنفيذية منعا للوقوع في المخالفات أو التعرض للمساءلة القانونية.

قطاع الخدمات المالية: تحول إيجابي في نتائج الأشهر التسعة

أظهرت نتائج 48 شركة من أصل 59 مُدرجة ضمن قطاع الخدمات المالية الكويتي بالبورصة تحقيقها صافي أرباح بنهاية التسعة أشهر الأولى من العام الحالي بلغت 25.14 مليون دينار تقريبا مقارنة بنحو 71.94 مليون دينار خسائر تلك الشركات في الفترة المماثلة من العام الماضي، بارتفاع في النتائج تقدر نسبته بحوالي 135في المئة ، علما بأن هذه الشركات عامها المالي منتظم، أي يبدأ في مطلع يناير وينتهي في 31 ديسمبر من كل عام.

أما نتائج هذه الشركات في الربع الثالث فقط من 2012 فأظهرت تحقيقها لخسائر بلغت 22.52 مليون دينار تقريباً مقارنة بخسائر بنحو 14.7 مليون دينار سجلتها هذه الشركات في الربع الثالث من 2011، وهو ما شكل ارتفاعا في الخسائر تقدر نسبته بحوالي 53.2في المئة .

جدير بالذكر أن الإحدى عشرة شركة المتبقية في قطاع الخدمات المالية منها اثنتين سنتهما المالية مختلفة وهما «جيران ق» و«بوبيان د ق»، وستة شركات أخرى لم تعلن عن بيانات التسعة أشهر وهي «ا صناعية – م الأوراق – الصفاة – الامتياز – أسواق – الصفوة»، إضافة لثلاث شركات أخرى تم إيقاف إدراجها بالبورصة الكويتية وهي «مستثمر د – عارف – المسار».

أحمد الدويسان

أتمنى أن يكون دخول المحفظة الوطنية في أسهم الشركات ذات العائد التشغيلي

الدويسان: إسناد مهمة تمويل مشاريع خطة التنمية للبنوك ينهي مشكلة البورصة

قال أحمد الدويسان مدير شركة الرباعية للوساطة المالية انه إذا تم إسناد مهمة تمويل المشاريع الضخمة في خطة التنمية للبنوك المحلية فعندئذ سيحقق هذا القطاع أرباحا تشغيلية ضخمة تقلل من حجم المخصصات التي يتم تجنيبها والتي تؤثر سلبا على أرباح المساهمين.

لان المشكلة الحقيقية تكمن في قطاع البنوك الذي سيصلح معه البورصة والاقتصاد بأكمله لو تم إصلاحه.

وعبر الدويسان عن امله أن يكون دخول المحفظة الوطنية «فنيا وليس سياسيا» وأن تشتري أسهم الشركات ذات العائد التشغيلي ولا يكون دخولها فقط لاثبات صحة وجهة نظر معينة.

وتوقع «الدويسان» أن تكون العلاقة بين السلطتين جيدة في ظل التركيبة الجديدة لمجلس الأمة والحكومة.

وقال بانه «يفترض أن يكون هناك نوع من التناغم و«نتوقع» انعكاسا إيجابيا على الأقل وذلك سيظهر لإقرار مشاريع اقتصادية توقفت لمدة خمس سنوات بسبب الاحتقان السياسي التام بين السلطتين.»

وأضاف في حديثه له مع «الكويت الاقتصادية» «لا عذر لحكومة دولة الكويت أن تقول إن المجلس عرقل قوانين الاصلاح الاقتصادي لأنه شبه متناغم في الرؤى مع الحكومة ولذلك أي فشل سيسند للحكومة وليس المجلس».

مجلس الأمة الجديد يرغب في الإنجاز

بينما قال ميثم الشخص مدير شركة العربي للوساطة المالية إن الحكومات السابقة كانت تعتبر أن الصراع مع البرلمان من أهم عقبات إنجاز خطة التنمية لاسيما الرقابة الشديدة من قبل النواب على الوزراء والمسؤولين لكن الآن «الأمور مواتية للحكومة لأن من الواضح أن المجلس الحالي يرغب بالإنجاز».

واعتبر الشخص أن طبيعة العلاقة بين الطرفين ستتضح من خلال الجلسة الأولى التي يتم فيها تشكيل لجان المجلس.

ويرى الشخص أن هناك حالة ترقب وحذر في الأوساط الاقتصادية من تحركات بعض أطراف المعارضة متوقعا أن يتفاعل السوق بشكل واضح مع قدرة الحكومة على السيطرة على هذه التحركات واحتوائها.